

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عدد27

تاريخ القرار: 1 مارس 2013

ق ر ا ر

بتاريخ 1 مارس 2013، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عدد 27 مد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعية: شركة في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها بعمارة

من جهة

المدعى عليها: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01 مد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد46 مد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد01 مد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة وبتاريخ 21 فيفري 2013 والمتضمن طلبها القضاء استعجاليا بإلزام شركة المتمكنة من الموزعات الخمسة الموجودة بأريانة والنصر 2 وباردو والبلفيدير و صفاقس 2 الشمالية ومن الخدمات الأساسية والخدمات ذات العلاقة المرتبطة بالنفاذ للحلقة المحلية التابعة للمدعى عليها والمتمثلة في :
1/ الخدمات الأساسية:

التقسيم الكلي أو الجزئي للحلقات المحلية موضوع طلبيات المدعية.

اعتماد الطلبات عبر آلية Workflow المنصوص عليها بالاتفاقية.

2/ الخدمات ذات العلاقة:

- خدمة توفير المعلومات العامة أو الخصوصية لتنفيذ النفاذ للشبكة المحلية.
- خدمة توفير، تركيب وصيانة كابل التحويل (câblés de renvoi).
- توفير التموقع المشترك للمادي لتجهيزات المدعية.
- توفير ربط التجهيزات المذكورة لشبكة المدعية.
- خدمة توفير، تركيب وصيانة خدمات المرشحات (filtre) على مواقع المطلوبة في حالة التقسيم الجزئي.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد66-د الصادر بتاريخ 27 سبتمبر

2012.

وبعد الاطلاع على اتفاقية النفاذ إلى الحلقة المحلية التابعة لـ

وبعد الاطلاع على بقية الوثائق المرفوعة بالملف.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه

قبوله .

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مرفوعات الملف، أن كانت قد

تقدمت بتاريخ 21 فيفري 2013 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد

سجلت بدفاتها تحت عد60-د، وتضمنت طلب تدخل الهيئة لإلزام الشركة المطلوبة بتفعيل وتطبيق

اتفاقية النفاذ للحلقة المحلية وقرار الهيئة عدد 66 المؤرخ في 27 سبتمبر 2012 والالتزام بمقتضيات كل

منهما وتمكينها، طبقا للإجراءات والآجال المنصوص عليها صلب الاتفاقية، من الموزعات الخمسة

الكائنة بأريانة والنصر 2 و باردو و البليدي و صفاقس 2 الشمالية وبكل الموزعات التي ستطلبها

مستقبلا ومن الخدمات الأساسية المرتبطة بالنفاذ للحلقة المحلية التابعة للمطلوبة والمتمثلة في التقسيم

الكلي أو الجزئي للحلقات المحلية واعتماد الطلبات عبر آلية Workflow المنصوص عليها بالاتفاقية

بالإضافة إلى الخدمات ذات العلاقة والمتمثلة في :

- توفير المعلومات العامة أو الخصوصية لتنفيذ النفاذ للشبكة المحلية
- توفير و تركيب وصيانة كابل التحويل (câblés de renvoi).
- توفير التموقع المشترك للمادي لتجهيزات المدعية
- توفير ربط التجهيزات المذكورة لشبكة المدعية.
- توفير وتركيب وصيانة خدمات المرشحات (filtre) على مواقع المطلوبة في حالة التقسيم الجزئي.

كما التسمت العارضة تطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 جديد من مجلة الاتصالات، تولت تقديم
المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد الشركة المطلوبة رفضها تطبيق التزاماتها الناشئة
عن بنود ومقتضيات اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية المفعلة بقرار الهيئة عدد 66 المؤرخ في 27 سبتمبر
2012 مؤكدة عدم استجابة المدعى عليها للطلبات المتكررة الصادرة عن والمتعلقة بإجراء
الدراسات المبدئية بخصوص امكانية التموقع المشترك في خمسة مواقع اقترحتها المدعية في مراسلاتها
وتجاهل ، للمحاولة الصلحية التي دعته إليها العارضة، طبق الآجال والاجراءات المنصوص
عليها بالفصل 18 من الاتفاقية المذكورة، بغرض إيجاد حل توافقي بخصوص الطلبات السالف بيانها .
وانتهت المدعية بناء على ما سبق إلى طلب تدخل الهيئة للحكم استعجاليا بإلزام الشركة المدعى عليها
بتمكينها من الموزعات الخمسة الكائنة بأريانة و النصر 2 و باردو و البليدير و صفاقس 2 الشمالية
ومن الخدمات الأساسية ذات العلاقة المتعلقة بالنفاذ للحلقة المحلية التابعة للمدعى عليها والمتمثلة في :

1/ الخدمات الأساسية:

التقسيم الكلي أو الجزئي للحلقات المحلية موضوع طلبيات المدعية.

اعتماد الطلبيات عبر آلية Workflow المنصوص عليها بالاتفاقية.

2/ الخدمات ذات العلاقة:

- خدمة توفير المعلومات العامة أو الخصوصية لتفعيل النفاذ للشبكة المحلية.
- خدمة توفير، تركيب وصيانة كابل التحويل (câblés de renvoi).
- توفير التموقع المشترك المادي لتجهيزات المدعية.
- توفير ربط التجهيزات المذكورة لشبكة المدعية.
- خدمة توفير، تركيب وصيانة خدمات المرشحات (filtre) على مواقع المطلوبة في حالة تقسيم الجزئي.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من الاتفاقية المتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية
ونسخة من محضر جلسة الاجتماع المنعقد بتاريخ 3 ديسمبر 2012 بحضور الشركة المدعية و
والهيئة الوطنية للاتصالات والذي خصص لمتابعة تنفيذ خدمة تقسيم الحلقة المحلية ونسخة من
المراسلات الموجهة إلى " بخصوص الطلب الذي تقدمت به لإنجاز
الدراسات المبدئية حول امكانية التموقع المشترك في خمسة مواقع تابعة للمدعى عليها آنفة الذكر
ونسخة من محضر الاستجواب المحرر في 20 فيفري 2013 من طرف عدلي الإشهاد الأستاذ
، وجليسه .

حيث وقبل البت في مدى وجاهة الطلبات ، تعين التطرق إلى مسألة أولية تتعلق بالوقوف عند
بعض الاخلالات الإجرائية التي شابت هذه الدعوى.

في الاخلالات الاجرائية :

حيث قدمت العارضة كسند لدعواها نسخة الكترونية من الاتفاقية المتعلقة بالنفاد إلى الحلقة المحلية التابعة للشركة الوطنية للاتصالات.

وحيث اتضح بالاطلاع على هذه الاتفاقية، أنها ليست نفس النسخة الملحقة بقرار الهيئة عدد 66 المؤرخ في 27 سبتمبر 2012 وإنما هي مجرد نسخة الكترونية تم تصويرها بواسطة ماسح ضوئي (copie scannée) كما أنها لم تتضمن تاريخ إمضائها من طرف العارضة بالإضافة إلى عدم تسجيلها بالقباضة المالية وفق الإجراءات المنصوص عليها بمجلة معالم التسجيل التي نصت على وجوب إخضاع العقود والاتفاقيات التي يقدمها الأطراف كمستندات لدعم طلباتهم للتسجيل بالقباضة المالية ودفع المعالم المستوجبة التي تبقى محمولة وفقا لأحكام البند 23 من تلك الاتفاقية على المدعية .

وحيث أن محضر الاستجواب المحرر من طرف عدل الأشهاد الذي أدلت به العارضة لا يعتبر حجة على امتناع القباضة المالية على تسجيل الاتفاقية المذكورة باعتبار أن العون المختص بالتسجيل الذي تم استجوابه صرح لعدل الأشهاد بأن القباضة لم ترفض التسجيل لأن شركة لم تطلب ذلك إنما استفسرت عن معلوم التسجيل وأنه بتفحص محتوى الاتفاقية لم يجد أي قيمة مالية بها بالإضافة إلى عدم وجود إمضاء الطرف الثاني ..

وحيث وبصرف النظر عن هذه الاخلالات الإجرائية و على فرض الأخذ بالاتفاقية واعتمادها كسند صحيح للدعوى ، فإن النظر في طلبات العارضة يستوجب التثبت من مدى تقييد هذه الأخيرة بالإجراءات والشكليات المتعلقة بطرق تسوية النزاعات المنصوص عليها بالفصل 18 من الاتفاقية السالف ذكرها .

' في مدى تقييد ' بإجراءات تسوية النزاعات الواردة بالاتفاقية:

حيث نص الفصل 18 من اتفاقية النفاد إلى الحلقة المحلية التابعة لـ ، على أنه يتعين على الطرفين بذل ما في وسعهما لحل كل نزاع ينشب بينهما حول تأويل و تنفيذ مقتضيات تلك الاتفاقية بالتراضي واتباع الوسائل الوفاقية . و إن تغذر ذلك يمكن للطرف الآخر توجيه مراسلة مضمونة الوصول إلى الطرف الآخر يدعوه فيها لجلسة في أجل 7 أيام للتشاور على سبل التصالح والتوافق حول تطبيق الاتفاقية ، وفي صورة عدم رد الطرف الثاني على الدعوة أو في صورة عدم التوصل إلى تسوية كلية للنزاع في أجل عشرة أيام من تاريخ توصل هذا الأخير بالدعوة أو من تاريخ عقد الاجتماع يمكن للطرف المتضرر اللجوء إلى الهيئة الوطنية للاتصالات للفصل في النزاع طبقا للشروط المنصوص عليها بمجلة الاتصالات.

وحيث ثبت من مظاهرات الملف ومن المؤيدات المحتج بها، أن المدعية قد تقدمت فعلا بطلب إلى الشركة المدعى عليها بموجب المراسلة المؤرخة في 7 فيفري 2013 لدعوتها لعقد جلسة صلحية « réunion de conciliation » بتاريخ 14 فيفري 2013 بمقر شركة لإيجاد حل بخصوص طلبها المتعلق بإنجاز الدراسات المبدئية حول إمكانية انتفاعها بالتموقع المشترك بالمواقع

الكاتنة بأريانة و بالنصر 2 و بباردو وبالبلفيدير و بصفاقس 2 الشمالية ، إلا أن العارضة لم تتلقى أي ردّ من خصيمتها حول هذه المراسلة رغم مرور الآجال المنصوص عليها بالفصل 18 من الاتفاقية المشار إليه أعلاه.

وحيث يستشف مما سبق أن المدعية تقيّدت، قبل رفعها للدعوى الراهنة، بالإجراءات والشكليات المتعلقة بطرق تسوية النزاعات المنصوص عليها بالفصل 18 من الاتفاقية السالف ذكرها وتعين لذلك البتّ في طلباتها.

في مدى وجاهة طلبات :

حيث تروم العارضة استصدار قرار استعجالي يقضي بإلزام المدعى عليها بتمكينها من الموزعات الخمسة الكاتنة بأريانة و النصر 2 و باردو و البلفيدير و صفاقس 2 الشمالية ومن الخدمات الأساسية ذات العلاقة المتعلقة بالنفاذ للحلقة المحلية التابعة للمدعى عليها والمتمثلة في :

1/ الخدمات الأساسية:

التقسيم الكلي أو الجزئي للحلقات المحلية موضوع طلبيات المدعية.

اعتماد الطلبيات عبر آلية Workflow المنصوص عليها بالاتفاقية.

2/ الخدمات ذات العلاقة:

- خدمة توفير المعلومات العامة أو الخصوصية لتفعيل النفاذ للشبكة المحلية.
- خدمة توفير، تركيب وصيانة كابل التحويل (câblés de renvoi).
- توفير التموقع المشترك المادي لتجهيزات المدعية.
- توفير ربط التجهيزات المذكورة لشبكة المدعية.
- خدمة توفير، تركيب وصيانة خدمات المرشحات (filtre) على مواقع المطلوبة في حالة تقسيم الجزئي.

وحيث اقتضى الفصل السادس من اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية التابعة لا ضرورة إبرام عقد تنفيذ يسمى عقدا محليا « contrat local » يضبط الشروط الخاصة بكل موقع تروم الولوج إليه للانتفاع بخدمة التموقع المشترك وتركيز تجهيزاتها به وأنه بدون إمضاء هذا العقد لا يمكن لا أن تضع على ذمة العارضة الخدمات المتعلقة بالنفاذ للحلقة المحلية.

وحيث ضبقت الفقرة الرابعة من الفصل 43 من الاتفاقية المذكورة المراحل التمهيدية التي يتعيّن اتباعها من طرف قبل إبرام العقود المحلية الخاصة بالنفاذ لكل موقع والمتمثلة بالخصوص في ضرورة طلب انجاز دراسة أولية من طرف للتثبت من توفر امكانية التموقع المشترك في كل موقع تروم العارضة الولوج إليه والحصول على موافقة المدعى عليها للشروع في أشغال التهيئة الضرورية التي يتسنى باستكمالها إبرام عقد التنفيذ أو ما يسمى بالعقد المحلي بالنسبة لكل موقع .

وحيث يستشف ممّا سبق أن الاستجابة لطلبات المدعية المتعلقة بالنفاذ للمواقع الخمسة السالف بيانها يتوقف على شرطين جوهريين يتمثل أولهما في استيفاء جميع الاجراءات والمراحل المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من الفصل 43 من اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية ويتمثل ثانيهما في إبرام عقود خاصة بكل موقع من المواقع المراد النفاذ إليها وكان بالتالي على ' أن تتقيد في دعواها بنفس الطلبات التي سبق أن وجهتها لا والمتمثلة في طلب إجراء الدراسات الأولية بخصوص إمكانية التمتع المشترك في المواقع التي تعتمز النفاذ إليها.

وحيث وبصرف النظر عما سبق التعرض إليه، فإن المدعية لم تقم الحجة على الصبغة الاستعجالية لمطلبها ولا على الضرر اللاحق بها جراء ما تدعيه من مماثلة في تنفيذ بنود الاتفاقية سند الدعوى والذي يتعذر تداركه في صورة استمرار الحالة على ما هي خاصة وأن البتّ في المسألة المعروضة يتوقف على وجوب وفاء العارضة نفسها بعدة التزامات ومن أهمها خلاص المعاليم التي عليها دفعها لقاء تمتعها بالخدمات التي تطالب بتوفيرها وهي مسائل لها مساس بأصل النزاع ولا يجوز بالتالي الحسم فيها استعجاليا ودون الرجوع إلى موقف المدعى عليها منها.

وحيث يتحصص من كل ما سبق شرحه أنه علاوة على عدم ثبوت الصبغة الاستعجالية في دعوى الحال ، فإن طلبات العارضة لم تكن في طريقها وتعين لذلك رفض المطلب.

لهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي